

في جلسة مغلقة مجلس الأمن يناقش التسوية في اليمن



الأزمة الانسانية ارتفعت في اليمن بنسبة 22٪ عن العام الماضي عشرة ملايين يعني لا يحصلون على ما يكفيهم من الغذاء

مجلس الأمن حول تطورات الوضع في اليمن والتحديات الجارية لانعقاد مؤتمر الحوار الوطني وسير العملية الانتقالية السلمية المستندة إلى مبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وقراري مجلس الأمن رقمي ٢٠١٤ و٢٠١٥.

وأردف «اتخذ اليمن إجراءات مهمة منذ إحاطتي الأخيرة إلى مجلس الأمن، حيث أعلن الرئيس عبد ربه منصور هادي عن تحديد موعد انطلاق مؤتمر الحوار الوطني في الثامن عشر من مارس المقبل». موضحاً أن هذا الإعلان يأتي بعد أن اتخذ رئيس الجمهورية خطوات مهمة أخرى تمثلت في قرار جريء لإعادة هيكلة القوات المسلحة أصدره في ديسمبر الماضي وكذا إجراء مهم لبناء الثقة في جنوب اليمن عبر تأسيس لجنتين للتحقيق في المظالم المرفوعة بشأن مصادرة الأراضي والإحالة إلى التقاعد لموظفين في وحدات الخدمة المدنية والجيش.

وأستطرد بن عمر «وبينما يتباطأ انكماش الاقتصاد، لإيزال اليمنيون ينتظرون رؤية تحسينات ملحوظة في حياتهم اليومية». وقال «ينبغي على الحكومة تسريع وضع آليات لاستيعاب البرامج التي تمولها الجهات المانحة، وعلى المانحين في المقابل الوفاء بالتزاماتهم... معجزاً عن أسفه أنه حتى الوقت الراهن لم يصل إلا جزء بسيط من مبلغ الثمانية مليارات دولار التي تعهد المانحون بتقديمها لليمن في مؤتمر الرياض ونيويورك العام الماضي.

السفير المغربي:

زيارة
مجلس
الأمن لليمن
كانت ناجحة

السفير البريطاني:

اطلعنا الرئيس
«هادي» على قرارات
هيكلية الجيش ولابد من
استمرار دعم اليمن

الذي أطلعها على مراحل العملية الانتقالية والخطوات المنفذة على صعيد إعادة هيكلة الجيش، فضلاً عن النجاحات المحققة في مجال مكافحة الإرهاب والتصدي للخلايا التابعة لتنظيم القاعدة.

وقال «المرحلة الثانية تركّز على الحوار الوطني الذي يؤدي إلى إجراء الانتخابات في فبراير عام ٢٠١٤، وسيبدأ هذا الحوار قريباً».

وأكد السفير البريطاني أن الحاجة تدعو الآن إلى بناء يمن جديد على أساس تطلعات الشباب... موضحاً أن بعثة مجلس الأمن شددت على الحاجة لبقاء الجدول الزمني للعملية الانتقالية على مساره الصحيح.

ولفت إلى أهمية التزام اليمن باتفاقية الشراكة مع المانحين بخصوص المسألة والمحاسبة وتدشين مؤتمر جمال بن عمر إحاطته الدورية إلى

استمع مجلس الأمن الدولي في جلسته التي عقدها الخميس في إطار مشاوراته الدورية المغلقة المخصصة لمناقشة تطورات الأوضاع في اليمن إلى تقرير بعثته التي زارت صنعاء مؤخرًا برئاسة السفيرين المغربي محمد لوليشكي والبريطاني مارك لايل غرانت.

وأوضح السفير المغربي في وقت متأخر من مساء الخميس أن المحادثات التي دارت مع المسؤولين في اليمن تناولت عدة نقاط منها أسباب التأخير في تبني قانون العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية. وقال «بعد ذلك جرى حوار تفاعلي بين مجلس الأمن ومجلس التعاون الخليجي تناول، وكيفية أداء مجلس التعاون للمساعدات والمنح التي تعهد بها، وخطورة الفشل في وضع دستور جديد لليمن في الوقت المحدد، ومعالجة ملف القضية الجنوبية، وكذا رفض مجلس التعاون الخليجي للدعوات المطالبة بوضع مبادرة خاصة بالجنوب».

وأعرب لوليشكي عن ارتياح بعثة مجلس الأمن إزاء نجاح الزيارة التي أكد أنها مكنت المجلس من الوقوف على المكاسب المحققة والعراقيل التي يجب تخطيلها لتحقيق الأمن والاستقرار في اليمن... السفير البريطاني مارك لايل غرانت أكد من جانبه أن البعثة حققت أهدافها المتمثلة في تقييم مستوى تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٠٥١

والتقدم المحرز على مسار الانتقال السياسي... وأضاف «إن اليمن أنقذ من حرب أهلية بفضل مبادرة مجلس التعاون الخليجي والاهتمام الذي أبداه مجلس الأمن والأمم المتحدة للوضع في هذا البلد... مشدداً في ذات الوقت على أن اليمن ما زال يواجه تحديات كبيرة.

واستعرض السفير البريطاني نتائج لقاء البعثة بالرئيس عبدربه منصور

ثورة ضد «أخونة» حجة..!!

تتوالى مساءً الإدارة الحكومية لوزراء «المشترك» والتي تقود المواطنين إلى مسالخها دون مبرر، فإذا كانت ساحة مجلس الوزراء تصرخ باناث جرحى الشباب للاسبوع الثاني فإن ساحة الاستاد الرياضي بمحافظة حجة هي الأخرى تكتب عذابات التسف والهمجية والاحقاد الحزبية العفنة..

مشاهد الصراع في محافظة حجة تدور رحاها منذ حوالي عام على أثرها دخلت حجة حالة شلل تنموية وتسببت باهدار مئات الملايين، لم تهدأ بعد بل خرجت عن طورها إلى حالة عنف يؤكد سوء النوايا ويكشف المقاصد من وراء اشاعة الفوضى في المحافظة.. حتى فوجيء أبناء المحافظة، وبعد الصبر والعناء بسياسة اقصائية حاقدة بثت سمومها وطالت العبيد من كوادرها، كمنهاج متبع وانتقامي لتصفية الكوادر الوطنية من وظائفهم..

كتب -بليغ الحطابي



دهشوش: ما يجري في حجة مخطط لتفجير الأوضاع

مستمرين على موقفهم ويريدون ان يحققوا ما في رؤوسهم وما تمليه عليهم قياداتهم.. ولذلك فالمواطنون ضاقوا ذرعاً واضطروا الى مواجهتهم وحماية المباني ومؤسسات الدولة..

ضد أخونة حجة..

استمرار إيقاف وزير المالية صرف رواتب الموظفين ومخصصات المحافظة وما وجه به رئيس الجمهورية من مشاريع استثنائية منها توفير ٤٠٠ كيلو وات من الكهرباء وكذلك منح ألف درجة وظيفية للمحافظة وعدد من المشاريع الأخرى تثير غضب المواطنين في حجة وزاد شعرات وأهدأفاً لخصت في مجملها مطالب الناس لتوفير احتياجاتهم الأساسية، ومن تلك المطالب «تعديد خط الكهرباء لقرى الشريط الحدودي والمنازل التي تم استبعادها من مخطط التنفيذ وربطها بالعمل الجاري تنفيذها حالياً في كهرياء بني حسن، وترحيل اللاجئين الأفارقة الموجودين في حرض والذين وصل عددهم حسب السلطات المحلية إلى ٣٠ ثلاثين الف لاجئ أفريقي، تخصيص ١٠٪ على من واردات المكاتب الإيرادية في مديرية حرض، وتنفيذ الخطة الاستثنائية لمحافظة حجة».

واستمراراً لحالة الغضب والهيجان الشعبي ضد ممارسات حكومة الوفاق وتعمد تهмиشها لمحافظة وأبناء حجة يستمر احتجاج واعتصام وخيام الموظفين والمواطنين والتي أصبحت أمام البنك المركزي احتجاجاً على القرارات التعسفية التي يمارسها وزير المالية صخر الوجهة الذي يقوم بمعادة أبناء محافظة حجة ومعايقتهم عقاباً جماعياً لاسيما أنهم لم يتسلموا رواتبهم لشهر يناير عقاباً لرفضهم قبول تعيين الوزير أحد أقاربه مديراً عاما لمكتب المالية بالمحافظة كورقة ضغط على قيادة وأبناء المحافظة الأمر الذي رفضه المجلس التنفيذي وأصدر بياناً بذلك.. وتم نصب خيام أمام البنك المركزي لمنع مدير مكتب المالية من الدخول.

حلول غير مجدبة..

ولذلك يرى أبناء حجة مشايخ وأعيان وأحزاب ومستقلون ان سحب مديري الأمن والمالية وعدم التعامل مع المحافظة بمركزية قادمة وجزئية متبينة قد يكون طريقاً مثالياً للحل، غير ان النوايا المبيتة من قبل حزب الإصلاح وشركائهم غير مشجعة، كما يرى ذلك مراقبون، ما يحتمل زج المحافظة في صراع واعمال عنف للضغط على الرئيس هادي لتنفيذ قرارات معينة أو أعمال تصعيد تستهدف تفجير الأوضاع في أكثر من محافظة.

ما يحدث في محافظة حجة صورة واضحة على غياب قيم الشراكة والوفاق.. مما يجعل حالة التمرس والاستعداد للمواجهة هو البديل عن الحوار، ويصبح أي قرار يصدر في المحافظة دعوة للصراع والمواجهات الأحمودة.. فهناك من امتلك زمام الأمور ويحاول بمليشياته السير نحو العنف في محاولة لاسقاط المحافظة والغاء سلطة الدولة.

وهذا ليس مخططاً جديداً يسلكه حزب الإصلاح لاسقاط محافظات ومديريات ومؤسسات وفرض السيطرة عليها.. حيث يؤكد وكيل المحافظة وعضو مجلس الشورى فهد دهشوش ان بداية افتعال الأزمة كان منذ بداية تعيين المحافظ حيث كان هناك اناس متحزبون يسعون إلى تفجير الموقف وهم غير معنيين بالأمر أصلاً. ويضيف: إلا أن المحافظ فوتنا عليهم الفرصة والأآن هم يسعون إلى ذلك بطرق وأساليب أخرى لانهم يريدون حجة محافظة خاصة بهم وقد صرحوا بذلك بقولهم لابد ان يستولوا على حجة مقابل صعدة.

فوضى عارمة..

ولعل ما يؤكد أن التأمير على حجة وقيادتها مخطط على مستوى رفيع هو عدم استلام موظفي المحافظة رواتبهم إلى اليوم وتعهد وزير المالية على ذلك، في محاولة لإذلال الموظفين واخضاع قيادة المحافظة لتنفيذ رغباتهم ولم يعد الأمر يقتصر على عدم صرف مستحقات المحافظة بل التمسك من الخطة الاستثنائية التي اعتمدها فخامة رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي.. هذه الوضعية والحالة اظهرت تورط اطراف حزبية للسيطرة على المحافظة ورفض تهمة وشيخ واقصاء الآخر، وأيضاً من بوابة القرارات والتعيينات الصادرة من حكومة الوفاق رغم ادراكها ان ذلك يعتبر تدخلاً صارخاً ومخالفاً للقوانين المنظمة لعمل السلطة المحلية والتي تجرى الاصرار على انتهاكها بصورة فجوة مؤخرًا بتعيين مدير لمكتب المالية واخر لإدارة الأمن بالمحافظة وهو ما استنكرته السلطة المحلية وأسهمته أبناء المحافظة، على اعتبار ان ذلك يعتبر حقاً للسلطة المحلية.

ودحضاً لمزاعم حزب الإصلاح قال فهد دهشوش وكيل محافظة حجة «ان مليشيات حزب الإصلاح هم من يعتدون على المباني الحكومية، والمساجد أيضاً.. وهم من يسعون الى ايسال المحافظة منذ بداية الأزمة ٢٠١١م الى هذا الوضع.. وقد تم تجنيد أعداد كبيرة لإطلاق السكينة العامة، وقد بذلنا كل السبل والوسائل لاتقاعهم بان ما يقومون به غير صحيح وان عليهم التناقص في الميدان كسياسيين وليس باحتلال المباني والمقرات الحكومية وتعطيل دورها المسخر لخدمة الناس والمجتمع.. لكن للأسف مازالوا

أخطر اسلحة المجوس تضبط في اليمن

والأسطول الأميركي في خليج عدن مؤخرًا، استشكل تهديدات جديدة للملاحة الجوية العسكرية والتجارية، كما تستمثل تصعيداً في ظاهرة تهريب الأسلحة إلى شبه الجزيرة العربية.

ونسبت الصحيفة ان تلك الصواريخ وغيرها من الأسلحة المحتجزة كانت متجهة إلى المتطرفين الحوثيين، كما أن صنعاء وواشنطن أشارتا إلى أن هذه الأسلحة قادمة من إيران. ونقلت عن ماثيو شرور المتحدث المتابع لظاهرة انتشار الصواريخ لصالح اتحاد العلماء الأميركيين بواشنطن ومركز أبحاث الأسلحة الصغيرة بنجيب، أنه لا يمكن حالياً التعرف النهائي على هذه الصواريخ من المعلومات التي نشرت، إلا أنها تبدو كأنها صواريخ كيو دبليو-١٨ الصينية أو مساق-٢ الإيرانية.

وأوضح أنه إذا صح أن هذه الصواريخ تتبع أنظمة الصواريخ الصينية أو الإيرانية وأنها متجهة إلى مجموعة مسلحة، فإن ذلك يعتبر تطوراً هاماً.

وأشارت الصحيفة إلى أنه لا اليمن ولا الولايات المتحدة أعطت معلومات كافية حول القارب الشراعي وشحنته من الأسلحة وكيفية القبض عليه، أو الأدوار الدقيقة لأجهزة الأمن والقوالب المشاركة في عملية القبض.

وأضافت أن وثائق الشحن بالقارب -إذا كانت هناك وثائق- لم يعلن عنها، كما لم يتم الحصول على أي معلومات من معدات الملاحة بالقارب، مثل جداول الملاحة.

وذكرت «نيويورك تايمز» أن «التوجه الشعبي للحوثيين كان أساس التهم المتكررة حول نفوذ إيران على هذه المجموعة».

وقالت إن دعم إيران للحوثيين يبدو أنه أيديولوجي أكثر منه عسكري، وإن حجمه غير معروف.



والأجهزة والنواظير الليلية المختلفة البعض منها صناعة إيرانية.

في حين أكد وكيل وزارة الداخلية العميد عبد الرحمن حنش لـ«البيان» ان تلك الشحنة تعد «أخطر شحنة أسلحة يتم ضبطها، لأنها تحوي معدات قتالية متطورة ومتنوعة وتجاوز الشحنات السابقة التي كشف عنها في السابق واقتصر على المسدسات التي كانت تعرب عبر احد الموانئ التركية».

مخاطر شحنة الأسلحة

وبدورها قالت صحيفة نيويورك تايمز ان الصواريخ المضادة للطائرات التي احتجزتها قوات الأمن اليمنية



محمود أحمددي نجاد وقف تسليح الحراك الجنوبي والجماعات المسلحة، كما عرضت السلطات.

وقال مسؤول حكومي ان الرئيس هادي اتصل بالرئيس الإيراني وطلب منه ان تكف طهران عن تهريب الأسلحة، دون أن يضيف المزيد من التفاصيل في رسالته التي نقلتها عنه رويترز.

الشحنة الإيرانية

هذا ونقلت صحيفة «البيان» الإماراتية عن مسؤول لم تسمه ان التحقيقات بينت ان الشحنة «كانت في طريقها إلى المتمردين الحوثيين وتحتوي على كميات كبيرة ومتنوعة وخطرة من الأسلحة والمواد المتفجرة

إلى أن خبراء اللجنة «سيحبدون الوقائع، مصدر الشحنة وهوية الجهة المرسله إليها.

وتابع: «من الواضح أن سفينة صودرت في المياه اليمنية، وأن شحناتها تحوي أسلحة مصنعة بينها صواريخ أرض-جو.. مبيناً ان اليمن غارق في الأسلحة، خفيفة وثقيلة، متوفرة بحوزة المواطنين وجماعات، البعض منهم يسعون لتقويض جهود تشكيل حكومة من الانتخابات المقررة العام المقبل.

هادي ونجاد

وفي وقت سابق قالت مصادر رسمية وإعلامية إن الرئيس عبدربه منصور هادي طلب من نظيره الإيراني

قالت وزارة الداخلية ان شحنة الأسلحة التي ضبطت مؤخرًا على متن السفينة «جيهان ١» في المياه الإقليمية اليمنية بمحافظة المهرة كانت قادمة من إيران وتحمل على متنها صواريخ وأسلحة ومواد شديدة الانفجار بغرض إدخالها إلى اليمن.

كتب /ماجد عبد الحميد

وبين العقيد محمد القاعدي -مدير العلاقات العامة في وزارة الداخلية- في مؤتمر صحفي عقد السبت -ملاسات القبض على هذه السفينة، موضحاً أنه تم ضبطها وهي متجهة لتفريغ حمولتها في منطقة قصير بغرض تخزينها فيها ومن ثم نقلها إلى وجهتها في الداخل.. مبيناً أنه تم اقتياد السفينة من قبل خفر السواحل من موقع ضبطها في محافظة المهرة إلى محافظة عدن..

وتابع: «عند تفتيش السفينة تبين انها كانت محملة بجوالي (٧٢ طن) من مادة الديزل ونحو (٤٠ طن) من الأسلحة والذخائر والمتفجرات حيث يوجد بها عدد سبع فتحات ست منها تحتوي على كمية الديزل والسابعة تحتوي على كمية من الماء وفي إحدى خزانات الديزل عنر على قناة ضيقة توصل إلى الخزانات التي وضعت الأسلحة بداخلها وهي أربعة خزانات منفصلة عن خزانات الديزل مغطاة بصفائح حديدية يصعب اكتشافها».

واستجاب مجلس الأمن الدولي لطلب اليمن المساعدة في التحقيق بشأن السفينة التي يشتبه بأن مصدرها إيران، لتبدأ لجنة العقوبات في الأمم المتحدة التحقيق في الأمر.

وعرض الطلب في اجتماع لمجلس الأمن الدولي الأخير.

وقال المبعوث الاممي لليمن جمال بن عمر ان اليمن طلبت ان تجري لجنة العقوبات تحقيقاً عميقاً، مشيراً